

## أميركا لا تخطط للسحب من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط

بشأن المخزون الاستراتيجي». وشنت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل هجوماً عسكرياً على إيران، التي ردت بدورها، وسط مخاوف من توسع المواجهة إلى حرب إقليمية.

وأضاف المسؤول للصحيفة، رداً على سؤال بشأن الإجراءات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، لتجنب ارتفاع أسعار النفط الخام، أنه «لم تُجر أي مناقشات على الإطلاق

واشنطن - وكالات - ذكرت صحيفة «فاينانشال تايمز»، نقلاً عن مسؤول في وزارة الطاقة الأميركية، أن الولايات المتحدة لا تدرس السحب من مخزونها الاستراتيجي في أعقاب الضربات الجوية على إيران.

طهران تنتج 3.3 مليون برميل يومياً لكن تأثيرها على إمدادات الطاقة يتجاوز ذلك بفضل موقعها الاستراتيجي

# ما الذي على المحك في أسواق النفط بعد الهجوم على إيران؟

## \*محلل: في أسوأ السيناريوهات قد يدفع اتساع نطاق الصراع إلى تجاوز سعر البرميل 100 دولار



الغربية.

### ردود فعل الأسواق

قفز سعر النفط بأكثر وتيرة في أكثر من ثلاث سنوات خلال حرب يونيو، ليتجاوز خام برنت 80 دولاراً للبرميل في لندن، قبل أن تتلاشى المكاسب سريعاً بعد اتضاح عدم تضرر البنية التحتية النفطية الرئيسية في المنطقة. منذ ذلك الحين، هيمنت مخاوف فائض المعروض على الأسواق العالمية، حيث أنهى خام برنت عام 2025 منخفضاً بنحو 18% مقارنةً ببدايته. ورغم هذه المخاوف من التخمّة، ارتفعت الأسعار 19% هذا العام، جزئياً بسبب القلق من ضربات أميركية لإيران. وبحسب تحليل للأحداث التاريخية قام به زياد داود، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في «بلومبرغ إيكونوميكس»، تميل الأسعار إلى الارتفاع بنحو 4% مقابل كل انخفاض بنسبة 1% في الإمدادات. وأضاف أنه في أسوأ السيناريوهات، قد يدفع اتساع نطاق الصراع مع إيران إلى المنطقة إلى تجاوز النفط سعر 100 دولار للبرميل.

بطائرة مسيرة على منشأة بقيق لمعالجة النفط، ما أدى إلى توقف إنتاج ما يعادل حوالي 7% من إمدادات النفط الخام العالمية. ويرى العديد من المراقبين أنه من المستبعد أن تتمكن إيران من إبقاء مضيق هرمز مغلقاً لفترة طويلة، ما يجعل اللجوء إلى إجراءات أقل تأثيراً، مثل مضايقة الملاحة البحرية، أكثر ترجيحاً.

خلال حرب العام الماضي مع إسرائيل والولايات المتحدة، تعرضت نحو ألف سفينة يومياً لتشويش على أنظمة تحديد المواقع العالمية قرب السواحل الإيرانية، ما أدى إلى تصادم ناقلة. كما تُعدّ الألغام البحرية خياراً آخر تم التهديد به منذ فترة طويلة لردع الملاحة.

لكن يتعين على طهران أن توازن بين أي هجمات انتقامية على البنية التحتية للطاقة الإقليمية واحتمالية إثارة غضب بكين. وتُعدّ الصين أكبر مشترٍ للنفط الخام الخليجي، وقد استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لحماية إيران من العقوبات أو القرارات التي تقودها الدول

وتُعدّ هذه المنطقة نقطة التصدير الرئيسية للمكثفات الإيرانية. خلال حرب يونيو، أثار استهداف منشأة غاز محلية قلق المتعاملين، لكنه لم يسبب ارتفاعاً دائماً في الأسعار لعدم تأثر مرافق التصدير.

### المخاطر الإقليمية

كان المرشد الأعلى الإيراني حذر في أولش شباط الماضي من «حرب إقليمية» إذا تعرضت بلاده لهجوم أميركي. وتقول طهران إن إغلاق مضيق هرمز بالكامل ضمن قدراتها.

ورغم أن ذلك لم يحدث من قبل، فإنه يمثل سيناريو كارثياً للأسواق العالمية.

يمثل المضيق شرياناً حيوياً لمعظم صادرات الخليج من النفط الخام، إضافة إلى منتجات مكررة مثل الديزل ووقود الطائرات. كما تعتمد قطر، ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، على المضيق.

رغم امتلاك السعودية والإمارات، العضوين في منظمة أوبك بعض القدرة على إعادة توجيه شحناتهما عبر خطوط أنابيب تتجنب مضيق هرمز، فإن إغلاق المضيق سيؤدي حتماً إلى اضطراب كبير في الصادرات وارتفاع حاد في أسعار النفط الخام.

ظهرت أيضاً مؤشرات على تسريع منتجين خليجيين آخرين لشحناتهم في فبراير. فقد بلغ متوسط شحنات السعودية من النفط الخام نحو 7.3 مليون برميل يومياً خلال أول 24 يوماً من الشهر، وهو الأعلى في نحو ثلاث سنوات. كما يتوقع أن ترتفع الصادرات المجمعة من العراق والكويت والإمارات بنحو 600 ألف برميل يومياً مقارنةً بالفترة نفسها من يناير، وفق بيانات شركة «فورتكسا».

في الماضي، شنت طهران هجمات انتقامية على بعض منشآت الطاقة لدى جيرانها. ففي عام 2019، اتهمت السعودية طهران بتنفيذ هجوم

500 ألف برميل يومياً. وتشمل المنشآت الأخرى المهمة مصفاة «بندر عباس» و«نجمه الخليج العربي»، اللتين تعالجان الخام والمكثفات، وهي نوع من الخام الخفيف جداً يتوافر بكثرة في إيران. كما تمتلك العاصمة طهران مصفاة خاصة بها. بالنسبة لشحنات التصدير، يُعد ميناء جزيرة خرج في شمال الخليج العربي المركز اللوجستي الرئيسي. وأفادت وكالة مهر الإيرانية شبه الرسمية بوقوع انفجار في الجزيرة يوم السبت، من دون تفاصيل إضافية أو إشارة مباشرة إلى محطة النفط.

تضم جزيرة خرج أرصفة تحميل ونقاط رسو بعيدة وسعات تخزين تصل إلى عشرات الملايين من البراميل، وقد تعاملت في السنوات الأخيرة مع صادرات تجاوزت مليوني برميل يومياً. تُثني العقود الأميركية معظم المشترين المحتملين عن شراء النفط الإيراني، إلا أن مصافي التكرير الخاصة في الصين تظل زبوناً راعياً في الشراء شريطة الحصول على خصومات كبيرة. وتعتمد طهران في شحناتها الدولية على أسطول من ناقلات النفط القديمة التي تُبحر غالباً مع إطفاء أجهزة التتبع لتجنب الرصد.

في وقت سابق من هذا الشهر، سارعت إيران إلى تحميل الناقلات في جزيرة خرج، على الأرجح لنقل أكبر كمية ممكنة من النفط إلى عرض البحر تحسباً لأي هجوم محتمل، وهي خطوة مشابهة لما حدث في يونيو الماضي قبيل ضربات إسرائيلية وأميركية. وسيشكل أي استهداف لجزيرة خرج ضربة قاسية للاقتصاد الإيراني.

في الوقت ذاته، تقع حقول الغاز الرئيسية لإيران جنوباً على ساحل الخليج، وتعالج منشآت عسلوية وبندر عباس الغاز والمكثفات لاستخدامها محلياً في توليد الكهرباء والتدفئة والبتروكيماويات والصناعات الأخرى.

### بيانات الوظائف الأميركية في دائرة الضوء وسط حالة عدم اليقين بشأن مصير الفائدة

# الأسواق العالمية في «مواجهة المجهول»... وافتتاح الاثنين تحت الاختبار

وستتجه الأنظار في بريطانيا إلى بيان الربيع المقرر صدوره يوم الثلاثاء، وهو تقرير نصف سنوي حول المالية العامة، والذي ستقدّمه وزيرة الخزانة راشيل ريفز أمام المشرّعين. وسيتبع ذلك إعلان من مكتب إدارة الدين بشأن إصدار السندات الحكومية. وتتوقع الأسواق أن تعلن ريفز تحسناً في الوضع المالي، بما في ذلك هامش مالي قوي. كما يتوقع مستثمرو السندات الحكومية انخفاض إصدار الدين الحكومي في السنة المالية المنتهية في أبريل 2027. وقال محللون إن هذا قد يساهم في خفض عوائد السندات الحكومية البريطانية.

يومي الاثنين والأربعاء على التوالي. وستتحلى هذه البيانات بمتابعة دقيقة لاستخلاص مؤشرات على الأداء العام للاقتصاد الأميركي، لا سيما في ظل حالة عدم اليقين بشأن سياسة التعريفات الجمركية والتوترات بين الولايات المتحدة وإيران. كما ستصدر بيانات مبيعات التجزئة الأميركية لشهر يناير يوم الجمعة. وفي أوروبا، تتجه الأنظار نحو بيانات التضخم في منطقة اليورو وبيانات مبيعات التجزئة للشهر نفسه يوم الخميس. كما ستصدر البيانات النهائية للنتائج المحلي والإجمالي والتوظيف في منطقة اليورو للربع الرابع يوم الجمعة.

**الطيران تحت الضغط**  
يظهر الانقسام واضحاً في أداء القطاعات الاقتصادية؛ إذ تعاني شركات الطيران العالمية من ضغوط بيئية حادة؛ نتيجة إلغاء الرحلات وإغلاق المجال الجوي في المنطقة، بينما تواصل شركات الدفاع الأوروبية جذب تدفقات قوية، مع استمرار ارتفاع مؤشر قطاع الدفاع بنسبة 10 في المائة منذ بداية العام.

### بوصلة «الفيدرالي»... وبيانات التوظيف الحاسمة

بعيداً عن جبهات القتال، تتربص الأسواق أسبوعاً حاسماً يتركز فيه الاهتمام على بيانات التوظيف الأميركية غير الزراعية، يوم الجمعة المقبل. فهذه البيانات ستقدّم الإجابة عن التساؤل الأهم: هل قوة الاقتصاد التي شوهدت في يناير (كانون الثاني) حالة استثنائية أم اتجاه مستدام؟ يرجح المحللون أن «الاحتياطي الفيدرالي» لن يميل لخفض الفائدة قبل منتصف العام، ما لم يلمس ضعفاً اقتصادياً حاداً يغير معادلة التضخم. وقال خبراء اقتصاديون في بنك «أي إن جي» في مذكرة: «نرى أنه سيتطلب الكثير ليدفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى التفكير في خفض أسعار الفائدة قبل يوليو (تموز) على أقرب تقدير. ولا تتوقع مجموعة «أي إن جي» أي خفض آخر قبل يونيو (حزيران)، وفق صحيفة «وول ستريت جورنال».

قبل صدور البيانات الرئيسية يوم الجمعة، ستصدر بيانات «ADP» للوظائف الخاصة لشهر فبراير يوم الأربعاء، تليها بيانات طلبات إعانة البطالة الأسبوعية يوم الخميس، كما ستصدر أحدث استطلاعات معهد إدارة التوريد (ISM) لشهر فبراير لنشاط قطاعي التصنيع والخدمات

تحوط دفاعية واسعة النطاق. ففي ظل الضربات الصاروخية والانفجارات التي هزّت طهران، ترسخت قناعة لدى مديري الأصول بأن «علاوة المخاطر الجيوسياسية» أصبحت مكوناً أساسياً في تسعير الأصول. على صعيد الأرقام، شهدت تعاملات ما قبل الإغلاق الأسبوعي طفرة واضحة؛ حيث لامس الذهب مستويات تاريخية قاربت 5300 دولار للأوقية، في حين سجّلت الفضة صعوداً لافتاً بنسبة 7.85 في المائة لتستقرّ عند 93.82 دولار للأوقية. هذه التحوّلات تضع السوق أمام سيناريوهات طموحة ومثيرة للجدل؛ إذ يراقب المتداولون باهتمام إمكانية اختبار الذهب حاجز الـ6 آلاف دولار، وطموح الفضة في ملامسة مستويات الـ200 دولار. ومع ذلك، يُشدّد خبراء الأسواق على أن بلوغ هذه القمم السعريّة ليس أمراً حتمياً، بل هو رهنٌ باستدامة الطلب الفعلي، واستمرار حالة الضبابية الدولية، وتوسّع رقعة الصراع الذي قد يدفع المستثمرين إلى تفضيل الأصول الملموسة على أي أصول ورقية أخرى. ويبرز هذا المشهد التناقض الحاد في شهية المخاطرة؛ فبينما أنهت العقود الأجلة للذهب لشهر أبريل (نيسان) تداولاتها يوم الجمعة الماضي عند 5247.90 دولار، وبنمو نسبته 7.6 في المائة منذ مطلع فبراير (شباط)، تظل الأنظار مسلطة على ما إذا كانت هذه المكاسب ستتحول إلى «فقاعة» مؤقتة تزول بزوال التوتر، أم أنها بداية لموجة صعود هيكلية طويلة الأمد.

إن الرهان الآن لدى كبار المستثمرين ليس فقط على الحماية من التضخم، بل على الحماية من «المجهول الجيوسياسي»، مما يجعل الذهب والفضة في طليعة الأصول التي تُعيد تعريف قيمتها في ظل نظام عالمي يواجه مخاطر صراع قد يغيّر موازين القوى الاقتصادية والسياسية لعقود قادمة.

ويرى المحللون أن أسواق العملات لن تكون بمنأى عن هذه التقلبات، وفق موقع «إيكونوميكس كوم». وأشار بنك الكومولث الأسترالي إلى أن مؤشر الدولار الأميركي انخفض بنحو 1 في المائة خلال حرب يونيو (حزيران)، إلا أن هذا الانخفاض كان قصير الأجل، إذ سرعان ما تعافت السوق في غضون 3 إلى 4 أيام. وفي مذكرة نُشرت الأسبوع الماضي، ذكر المحللون أن حجم أي انخفاض سيعتمد على حجم النزاع ومدته المتوقعة. وأضافوا أنه في حال استمرار الحرب وتعطيل إمدادات النفط، فمن المرجح أن يرتفع الدولار الأميركي مقابل معظم العملات باستثناء الين الياباني والفرنك السويسري، نظراً لأن الولايات المتحدة مصدر صافٍ للطاقة وتستفيد من ارتفاع أسعار النفط والغاز.

وبينما كانت التحركات السابقة قصيرة الأجل وتلتها انتعاشات سريعة، أشار بنك «جي بي مورغان» إلى أن الوضع قد يختلف هذه المرة إذا استمرّ النزاع وبقيت علاوات المخاطر مرتفعة، لا سيما إذا أدى التصعيد مع إيران إلى عمليات أكثر كثافة ضد وكلائها الإقليميين.

وفي ظل هذه الضبابية، يواجه الفرنك السويسري - الذي يُنظر إليه تقليدياً بوصفه ملاذاً آمناً خلال فترات عدم الاستقرار - ضغوطاً تصاعديّة إضافية، مما قد يُشكّل تحديات للبنك الوطني السويسري. وقد ارتفع الفرنك بال فعل بنحو 3 في المائة مقابل الدولار هذا العام.

بينما فقدت البنوك بريقها بوصفها ملاذاً آمناً في هذه الأزمة، حيث تراجعت بنسبة 2 في المائة إضافية، مؤكدة استمرارها أصلاً عالي المخاطر لا يُعتمد عليه في أوقات الاضطرابات السياسية.

### الذهب والفضة

تستعد المعادن النفيسة لقفزات سعريّة لافتة مدفوعة باستراتيجية

**عوامم- وكالات-تستقبل الأسواق العالمية الأسبوع على وقع تطورات عسكرية متسارعة في الشرق الأوسط، عقب سلسلة من الضربات الجوية المتبادلة بين إسرائيل وإيران. هذه الأحداث لم تعد مجرد صراع إقليمي، بل تحوّلت إلى محرك رئيسي لتدفقات رؤوس الأموال عالمياً، وسط مخاوف من أن يؤدي اتساع رقعة المواجهة إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما دفع الأسواق إلى التخلي مؤقتاً عن التركيز على السياسات النقدية التقليدية، والالتفات نحو «علاوات المخاطر» الجيوسياسية.**

**شربان الطاقة العالمي**  
في قلب هذه الأزمة، تبرز أسواق النفط بوصفها أكثر العوامل تأثيراً وحساسية. فإيران ليست مجرد طرف في الصراع، بل هي منتج رئيسي يقع في موقع استراتيجي مطل على مضيق هرمز، الذي يمرّ عبره نحو 20 في المائة من إمدادات الخام العالمية. وقد أدى بالفعل قيام شركات كبرى بتعليق شحناتها عبر المضيق إلى إثارة هلع الموردين. ويوضح خبراء أن أسعار خام برنت، التي كانت تتداول عند 73 دولاراً قبل الأزمة، قد تقفز إلى نحو 80 دولاراً حتى في حالة احتواء النزاع، بينما قد تلامس الـ100 دولار إذا طال أمد الاضطرابات، مما سيضيف ضغوطاً تضخمية عالمية تتراوح بين 0.6 و0.7 نقطة مئوية.

ازدياد التقلبات في الأسواق من المرجح أن يؤدي النزاع إلى تفاقم التقلبات في الأسواق العالمية، التي شهدت بالفعل تقلبات حادة هذا العام؛ بسبب تعريفات الرئيس الأميركي دونالد ترمب الجمركية، وعمليات البيع المكثفة في أسهم شركات التكنولوجيا. وقد ارتفع مؤشر تقلبات السوق الأميركي أو «مؤشر الخوف (VIX)» بنحو الثلث هذا العام، بينما ارتفع مؤشر «موف (MOVE)»، الذي يقيس تقلبات سندات الخزانة الأميركية، بنسبة 15 في المائة.